

الفصل الثامن

الإدارة والوظائف العامة

أجهت فرنسا منذ اليوم الأول الذي فرضت فيه حمايتها على تونس في الناحية الإدارية اتجاهات بخلاف مصلحة الشعب التونسي الحقيقية . فلم تكن بسيطرتها على إدارة البلاد والتحكم في وظائفها العامة ، بل عملت على خلق إدارات جديدة لا تحتاج إليها البلاد ، وإنما كان الداعي إليها إرضاء جيش عمرهم من الفرنسيين والإغداق عليهم من مالية البلاد ، حتى يستقروا بها وتصبح لهم الأغلبية فيها .

فوضت القيم العام بجانب الباي ليقوم على رأس إدارة الإقامة العامة التي تشمل دواوين ممتدة ، وهو يشرف بواسطتها على كل الشؤون التونسية ، ويساعده السكاتب العام للحكومة التونسية - وهو فرنسي - ومديرو الإدارات ، وكاهم موظفون فرنسيون وضعوا بجانب الوزراء التونسيين ، ولهم النفوذ الحقيقي على جميع الإدارات . وهناك إدارات تعتبر فرنسية ، إذ لا يوجد على رأسها وزراء تونسيون ، كإدارة الأشغال العمومية وإدارة البريد وإدارة المعارف ، كما لا يوجد بها إلا عدد ضئيل من الموظفين التونسيين الذين يشغلون وظائف بسيطة ، وهي إدارات فنية ، ولا تسمح السلطة الفرنسية للتونسيين بالمشاركة فيها .

وينوب عن القيم العام في المديرية « المراقبون المدنيون » ويبلغ عددهم ٦٤ ، وقد وضعوا بجانب « عمال النواحي » التونسيين ، وهم يراقبون أعمال هؤلاء ويصادقون على ما يتخذونه من إجراءات ، ويتمتعون بنفوذ واسع ولهم سلطة مطلقة في المناطق التي يتحكمون فيها ، إذ هم مسؤولون أمام القيم العام وحده ، وقد اشتهروا بجبروتهم وطمعيتهم حتى لقبوا « بقياصرة الآفاق » .

وتشمل سلطة الهال المحافظة على الأمن والفصل في القضايا البسيطة وجباية الضرائب ، ويساعدهم في أعمالهم وكلاؤمهم « الخلفوات » وكذلك « الشائخ » وعددهم ستمائة في كامل القطر .

هذا هو الهيكل الإداري في تونس ، وهو متشعب بسبب وجود إدارتين :
إدارة تونسية صورية وإدارة فرنسية حقيقية .

وتسير السلطة الفرنسية في تونس نحو فرنسا الإدارة ، وذلك بإضمار الإدارة
التونسية الأصلية ، والقضاء عليها تدريجياً لفائدة الإدارة الفرنسية الدخيلة . ومن
جملة الوسائل التي تتخذها للوصول إلى هذا الغرض - زيادة عن الإكثار من
الموظفين الفرنسيين - اعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الأصلية في الإدارات ،
إلى جانب اللغة العربية التي تعتبر ثانوية فيها ، ولا تشتط في الالتحاق بالوظائف
العامة . وقد باع الأمر في بعض الإدارات كإدارة البريد إلى أن أصبح العرب
يحتاجون إلى مترجمين للتعامل معها ، فتمكث عدد المترجمين لهذا السبب في جميع
الإدارات حتى أنقل كاهل المترجمة .

ويعتاز الموظفون الفرنسيون بسوء معاملتهم للتونسيين وإهمالهم لمصالحهم ،
أما الرشوة فهي أساس كل المعاملات .

أما منطقة الجنوب التونسي فتعد خارجة عن الساطة التونسية ، إذ تعتبر منطقة
عسكرية يدير شؤونها ضباط في الجيش الفرنسي خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية
الناطقة للمقيم العام نفسه . وقد امتاز الحكم العسكري في هذه المناطق ببيروتة
واضطهاده للسكان .

والإدارة العامة بشقيها التونسي والفرنسي لها السلطة المطلقة في أعمالها
وتصرفاتها ، ولا تخضع لمراقبة هيئة تشريعية في البلاد ، والوزراء والديرون غير
مسؤولين عن أعمالهم أمام مجلس نيابي ، وإنما هم مسؤولون أمام المقيم العام نفسه
الذي يخضع لوزارة الخارجية الفرنسية .

أما من ناحية الوظائف العامة فإننا نلاحظ أنها لا تسير مع الحاجة الحقيقية
للشعب ، بل ترى أنها تتضخم في كل سنة ، ففي سنة ١٩٢٢ كان عدد الموظفين
١٢٠٠٠ ، فارتفع عددهم شيئاً فشيئاً إلى أن باغ ٣٠٠٠٠ في سنة ١٩٤٧ أي بنسبة
موظف واحد لكل مائة فرد من السكان ..

والتونسيون ليسوا أقلية فقط في إدارة بلادهم ، بل هم أيضاً يتقاضون في هذه
الوظائف أقل بكثير مما يتقاضاه الموظفون الفرنسيون .

ويكفي إلقاء نظرة على نسبة الموظفين التونسيين إلى الموظفين الفرنسيين ، وعلى الفرق الشاسع بين ما يتقاضاه هؤلاء وأولئك ، لنعلم الخطر الذي يحيق بالشعب التونسي من جراء هذه السياسة .

فالمصروفات التي تصرف على الإدارات التونسية تباه ثلاثة أرباع مجموع ميزانية البلاد ، بصرف معظمها في مرتبات الموظفين الفرنسيين ومكافآتهم وأعداق المنح عليهم ، الأمر الذي يفوق كل تقدير معقول ، ولا يكاد يشاهد له نظير في أى قطر من أقطار العالم المتمدن .

والموظفون الفرنسيون يشغلون في الإدارات التونسية جميع الوظائف العليا ، كما أنه بأيديهم غالبية الوظائف الأخرى ، ويبلغ عددهم ٢٥٠٠٠ من مجموع الموظفين ، ولا يتقاضى الموظفون التونسيون إلا ٢٣ ٪ من الاعتمادات المخصصة للوظائف ، ويدخل في هذا المبلغ مخصصات الباى نفسه .

وهناك إدارات لا تكاد ترى فيها من الموظفين غير الفرنسيين ، ففي إدارة الأشغال العامة لا يوجد مهندس تونسي إطلاقاً ، وفي إدارة المعارف يبلغ عدد الموظفين الفرنسيين ١٠٣ ، بينما لا يوجد سوى ١٣ موظفاً تونسياً^(١) ، وفي إدارة البريد يوجد مثلاً ١٦٧ كاتباً فرنسياً ، بينما لا يوجد فيها من التونسيين إلا أحد عشر كاتباً^(٢) ، وفي إدارة الزراعة كلها لا يوجد غير ١٢ موظفاً تونسياً^(٣) .

وليس السبب في هذا هو عدم توفر الكفاءات اللازمة في أصحاب البلاد للقيام بهذه الوظائف ، بل كثيراً ما توجد هذه الكفاءات ولا تديرها السلطة الفرنسية التفاتاً ، وإنما السبب المباشر هو اتخاذ الوظائف وسيلة من وسائل تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وإغرائهم بمختلف الوظائف ذات المرتبات الضخمة ، حتى يصبحوا شيئاً فشيئاً أغلبية عظمى في البلاد ، فيسهل إدماجها .

وقد استصدرت السلطة الفرنسية أمراً عالياً بتاريخ ٢٠ ديسمبر

(١) هنا ما يتعلق بالإدارة العامة ولا يشمل هذا الإحصاء عدد المعلمين .

(٢) انظر المجلد الرابع لمصروع ميزانية ١٩٤٧

(٣) يدخل في الأرقام الخاصة بالتونسيين الخدمة والحراس .

سنة ١٩١٩ (١) يقضى بتطبيق « كادر » الموظفين في فرنسا على موظفي تونس نفسها ، وتطبيق كل زيادة في المرتبات على موظفي الإدارات التونسية ، بحيث أصبح الموظف في تونس يتقاضى نفس المرتب الذي يتقاضاه زميله في فرنسا ، ويضاف إلى ذلك مختلف المنح والامتيازات التي يتقاضاها الموظفون الفرنسيون خاصة ، وتبلغ ٤٣ امتيازاً ، هذا مع أن الحد الأدنى للمعيشة في تونس هو أقل بكثير مما هو عليه بفرنسا .

وقد أدت هذه السياسة إلى إقبال كاهل الشعب كل سنة بضرائب جديدة ، لا تتناسب مع قابليته وقدرة البلاد المالية .

وقد ثار الرأي العام التونسي ضد هذا التصرف الشاذ ، واحتج الشعب مراراً على تضخم الإدارة وارتفاع ما هيئات الموظفين والأجحاف بمقوق الأهالي فيها ، حتى اضطرت حكومة باريس إلى تكوين عدة لجان بقصد التحقيق ودرس الموضوع وتقديم المشروعات للتخفيف من نفقات الإدارات التونسية ، وتمكين التونسيين من وظائف بلادهم .

ولكن برغم ذلك كله فإن الوضع لم يتغير ، بل ازدادت الإدارة تضخماً ، كما ازداد عدد الموظفين الفرنسيين بها يوماً بعد يوم . وعند ما اشتدت مطالبة التونسيين بإصلاح الإدارات وإسناد وظائفها إلى أهل البلاد ، بدأت السلطات الفرنسية تنادي بمبدأ « تشريك » التونسيين في إدارة البلاد ، كما لو كانوا متطقلين عليها ، وليسوا هم أصحاب الحق الأول فيها . ثم قررت السلطة الفرنسية بمقتضى مرسوم ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ مبدأ المساواة في العدد بين الموظفين التونسيين والموظفين الفرنسيين ، ولكن هذا القرار لم ينفذ على حقيقته في يوم من الأيام بل بقى حبراً على ورق ، وازداد عدد الموظفين الفرنسيين منذ ذلك التاريخ ، وخاصة بعد يونيو سنة ١٩٤٠ عندما اشتدت هجرة الفرنسيين إلى تونس بسبب الاحتلال الألماني لفرنسا . فعملت السلطات الفرنسية على توظيفهم في مختلف المصالح والإدارات ، بل أنشأت إدارات جديدة لا داعي لها إلا خلق الوظائف لهؤلاء المهاجرين .

(١) وعرف هذا القانون « ببناق فلاندا » ، وفلاندا هو المقيم العام الفرنسي

الذي سن هذا القانون

وهكذا تضخم عدد الراقبين المدنيين الفرنسيين بشكل مفرغ ، وأصبح لكل مدير من المديرين الفرنسيين أربعة من الوكلاء ، وأنشئت إلى جانب ذلك دواوين جديدة ، كما أضيف إلى ديوان المقيم العام أقسام كثيرة ملئت كلها بالمهاجرين من الفرنسيين .

وإلى جانب هذا نجد أن الانقسام الذي حدث أثناء الحرب بين الفرنسيين المواليين لحكومة فيشي والمواليين للجنة التحرير كان له أثر كبير في تضخم عدد الموظفين الفرنسيين ، ففي عهد حكومة فيشي عمدت السلطة الفرنسية إلى إبعاد الفرنسيين المواليين « لديجول » وتعيينهم بالفرنسيين المواليين « لبيتان » ، وعندما توات « لجنة التحرير » الفرنسية أبقى هؤلاء الموظفين في وظائفهم لتضمن ولائهم لها ، وأرضت الموظفين البمديين بإرجاعهم إلى وظائفهم ، وبذلك اكتضت الإدارات التونسية بجيش عرصرم من الموظفين الفرنسيين ، بينما لم تطرأ أية زيادة في عدد الموظفين التونسيين .

وقد احتج القسم التونسي بالمجلس الكبير على هذه السياسة صراحة عديدة . وفي أبريل سنة ١٩٤٧ تمهدت السلطة الفرنسية بإدخال إصلاحات إدارية تخفف من وطأة نفقات الإدارة ، على أن يتم ذلك قبل غرة شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وجاءت لجنة برئاسة « اسكوب » من فرنسا نفسها لهذا الغرض ، وانتهت أعمالها بمشروع قدم إلى السلطة الفرنسية بتونس . ولكن هذا المشروع لم ينفذ بل عمدت السلطة الفرنسية إلى تطبيق الأمر الفرنسي الصادر في ٧ يوليوس سنة ١٩٤٧ على الموظفين بتونس ، ويقضى هذا الأمر بالزيادة في مرتباتهم عملاً « بقانون فلاندان » السابق الذكر ، وأضافت اعتماداً قدره مليار فرنك في مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ لتنفيذ هذا الأمر. ولم تكتمف بهذا بل قررت تعيين بمض مئآت من الموظفين لجدد^(١) . ولكن الشعب أعلن الإضراب العام في ٢٠ ديسمبر احتجاجاً على هذه التصرفات يوم افتتاح المجلس الكبير ، مما أدى بالأعضاء التونسيين في هذا المجلس إلى الامتناع من النظر في مشروع الميزانية مطالبين بإتفاء قانون « فلاندان » وإجاز الإصلاحات الإدارية الموعود بها .

(١) من خطاب المقيم العام في جاسة افتتاح المجلس الكبير (ديسمبر ١٩٤٧)